

## في هذا العدد

- كلمة الرئيس
- التخطيط والبرمجة
- المشاريع
- التمويل
- معلومات متفرقة
- موضوع الساعة
- بأقلامهم

السفير الفرنسي والجسر و قرداحي يتوسطون الحضور خلال الجولة التفقدية  
لمحطة التكرير في طرابلس



رئيس المجلس يتفقد ورش اشغال البنى التحتية في بيروت (الأشرافية)

مع إصدار العدد الرابع للنشرة، نتابع في مجلس الإنماء والإعمار المسار الإعلامي الذي انتهجناه منذ حوالي ستة أشهر، والقاضي بتزويد القراء المهتمين بحصيلة نشاطاتنا خلال الشهرين المنصرمين فضلاً عن معالجة مسألة محورية تتعلق بطبيعة مهامنا الإجمارية أو الانمائية.

يتميز هذا العدد عن سابقه بإضافة نوعية. فانسجماً مع توجهاتنا بتقديم شروحات مبسطة للمواطن حول طبيعة الأشغال الجاري تنفيذها من قبل المجلس، ارتأينا أن نبدأ بمشروع نموذجي يعود لقطاع النقل، ويشمل تنفيذ تحسينات لمداخل العاصمة وتقاطعاتها الرئيسية. وأعني بذلك مشروع تطوير النقل الحضري. من هنا سيلاحظ القارئ أن محتويات النشرة تتضمن في العدد الرابع مقالة مفصلة بعنوان "مشروع النقل الحضري: مدخل إلى نظم النقل الذكية (ITS)" وقد توخينا من إدراجها توفير معلومات تقنية مصاغة بأسلوب مبسّط تهدف إلى شرح أهداف هذا المشروع وعرض آليات عمله. اللجوء إلى وضع التفاصيل العملاقية الجاري اعتمادها في تنفيذ مختلف مراحل المشروع في إطار مفهومي، من شأنه إطلاع المواطن على كفاءات توظيف التقنيات الحديثة في الاتصالات والمعلوماتية بغية رفع كفاءة نظام النقل وتحسين شروط السلامة العامة إن للمركبات أو للسائقين أو للمشاة عموماً.

كما بمقدور القارئ أن يلاحظ أننا توسّعنا أيضاً في عرض تفاصيل مشروع شامل لتطوير وتأهيل البنى التحتية ينفذ في مختلف مناطق العاصمة. والغاية من عرض الوصف الفني للمشروع وإيراد مختلف مراحل تقدم العمل في أقسامه، هي لطمأنة المواطن الذي يعاني يومياً من النتائج المترتبة على عمل الورش النشطة في مختلف مناطق بيروت. وسيتلمس القارئ أن المشروع في حلته النهائية سيؤمن منظومة خدمات عصرية لمواطني العاصمة وقاطنيها، وسيعالج مشكلة ترهل شبكة البنى التحتية الحالية التي لم تعد قادرة على توفير الخدمات المطلوبة.

والحاقاً بمواضيع الساعة المنشورة سابقاً، نضع بتصرف القراء موضوع الأساليب والنظم المعتمدة للمناقصات في المجلس؛ الذي سيزود القارئ بالتوضيحات المفيدة في هذا المجال.



المهندس نبيل الجسر

### ١ - إنهاء أعمال البرنامج الوطني للدمج في إطار مشروع التنمية الاجتماعية

ويهمنا في هذا السياق، أن نطلع المعنيين والمهتمين بهذا الشأن بأنه تم تأليف لجنة مشتركة من ائتلاف الجمعيات ووزارة التربية والمركز التربوي للبحوث لنقل التجربة إلى المدارس الرسمية. فإذا كان البرنامج الوطني للدمج قد قام بتهيئة الأرضية الثقافية والعلمية للدمج فإن استثمار ذلك لتغيير السياسات وإعداد وتنفيذ برامج ومشاريع وخدمات هو حاجة ملحة لضمان الاستمرارية ومأسسة الدمج التربوي والاجتماعي والمهني في القطاعين العام والخاص. كما أن تجربة الشراكة في هذا المشروع بين القطاع العام ممثلاً بمجلس الإنماء والإعمار وبين عدد من الجمعيات أصحاب القضية ممثلة بالائتلاف هو من الدروس المستفادة التي ينبغي على القطاع العام تبنيها وعلى المنظمات المانحة الالتزام بها.

أفراد ولجان وجمعيات، المعرفة والمهارات اللازمة حول مفهوم الدمج بحيث انعكس ذلك على خياراتهم عند التخطيط لأي مشروع أو خدمة تستهدف الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية، وعند المطالبة بحقوقهم والتأثير على صانعي سياسات الرعاية. كما وفر البرنامج نموذجاً للدمج المدرسي طبّقه عدة مدارس بغية توفير البيئة الملائمة لتعليم ودمج ذوي الاحتياجات الإضافية. وقد تميّزت نتائج البرنامج بما توفر لمكتبة العاملين التربويين والاجتماعيين من مراجع ودراسات ووسائل توعوية لتنمية ثقافتهم ومهاراتهم المهنية من أجل تحقيق الدمج التربوي والاجتماعي. أما على مستوى السياسات الوطنية فقد قدّم البرنامج للمعنيين بهذا الشأن أوراق عمل تشكّل خطوة أساسية نحو بلورة خطط استراتيجية من شأنها أن تعزّز تبني سياسة الدمج والعمل على تحقيقها. وقد جعلت هذه المراجع والدراسات والأوراق المعنيين يردّدون القول في اجتماعات عامة بأن البرنامج الوطني للدمج قد وفر العديد من الوثائق فما علينا إلا أن نبدأ العمل. كما يجب الإشارة في هذا السياق الى أن وزارات معنية قد باشرت بأخذ خطوات عملية في اتجاه تطبيق مفهوم الدمج وإعداد المشاريع في هذا المجال .

بالرغم من اختتام أعمال البرنامج الوطني للدمج فإن نتائجه ما زالت تتفاعل وتكبر. والبرنامج الوطني للدمج هو أحد مشاريع التنمية الاجتماعية في مجلس الإنماء والإعمار بتمويل من البنك الدولي. وقد قام ائتلاف الجمعيات الذي ضمّ كلاً من جمعية الشبيبة للمكفوفين، اتحاد المقعدين اللبنانيين، الجمعية اللبنانية لتثالث الصبغية ٢١ واتحاد غوث الأولاد السويدي بتخطيط وتنفيذ هذا البرنامج القطاعي على المستوى الوطني. استمرت أعمال البرنامج لمدة سنتين حيث تم تنفيذ العديد من الأنشطة في مجالات تربوية واجتماعية ومهنية في جميع المحافظات هدفت إلى تهيئة أرضية ثقافية وعلمية وسياسية لتبني مفهوم الدمج في المجتمع بقطاعيه الرسمي والمدني بحيث يساعد ذلك على استقبال ذوي الاحتياجات الإضافية في المجتمع على أسس احترام الاختلاف وتلبية الاحتياجات وتأمين فرص عادلة لمشاركتهم ومساهماتهم.

إن النتائج الفورية للبرنامج عند انتهاء أعماله والتي يمكن قياسها تشكل تطوراً نوعياً يؤسس لمرحلة جديدة في رعاية المجتمع لذوي الاحتياجات الإضافية وتحقيق دمجهم. فأصبح لدى المعنيين مباشرة والذين استهدفهم البرنامج، من

## ٢ - صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتولى إدارة مشروع إعادة ترميم قناة ري سهل عكار من نهر البارد.

وبعد أن وافق الاتحاد الأوروبي على دراسة صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجري حالياً إتمام كل التحضيرات الإدارية بين مجلس الإنماء والإعمار من جهة ووزارة الطاقة والمياه كسلطة وصاية ورقابة من جهة أخرى. وعند المباشرة بالعمل، سيتولى الصندوق مهمة إدارة المشروع والإشراف عليه، بحيث يقوم بإعداد مذكرة تفاهم توقع بين مؤسسة مياه لبنان الشمالي والبلديات المحيطة بالقناة وممثلي الملاكين المستفيدين من الري، وينسق بين الجهات المعنية في مراحل تنفيذ المشروع.

يُذكر أن صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ممول من الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى التخفيف من حدة الفقر في لبنان. ومن الأنشطة التي يضطلع بها، تخطيط وتنفيذ مشاريع إنمائية في أشد المناطق اللبنانية فقراً، وقد ساهم هذا البرنامج حتى اليوم في تحسين الظروف المعيشية لما يقارب ١٤٥,٠٠٠ شخص في ٣٩ قرية وبلدة لبنانية.



منظر عام لقناة ببينين

في إطار الجهود الآيلة إلى إعادة إعمار المناطق المتضررة في جوار مخيم نهر البارد، قررت بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان تخصيص ما يقارب ٧٥٥,٠٠٠ يورو لإعادة تأهيل قناة ري سهل عكار المتفرعة من سد نهر البارد. وعليه، تم الاتفاق بين البعثة ومجلس الإنماء والإعمار على تكليف صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى المجلس بإعداد دراسة أولية حول الموضوع، وذلك بناء على تجربة الصندوق السابقة في مجال التنمية المحلية، لاسيما في منطقة عكار. وقد اقترحت الدراسة تنظيف القناة وترميم بعض جدرانها وإنشاء الجسور التي تسهل حركة عبور المواطنين، إضافة إلى اقتراح وسائل لحماية السكان المقيمين في محيط القناة وخاصة الأولاد.

ويكتسب مشروع تأهيل قناة ري سهل عكار أهميته في كونه يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق التي تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر من مواجهات مخيم نهر البارد الصيف الماضي. كما أن القناة التي يبلغ طولها حوالي ١٣ كلم تسهم في إحياء معظم الأراضي المحيطة بقناة الري في البلدات والقرى العكارية التالية: المحمرة، ببينين- العيدة، وادي الجاموس، برج العرب، قبة بشمرا-العمارة، دير دلوم وذوق المقشرين، إضافة إلى أنها تروي جزءاً مهماً من سهل عكار.

### ٢- اجتماع اللجنة الاستشارية للتقرير الوطني للتنمية البشرية الخاص

#### ببلبنان.

وتدريب وقدمت خطة العمل للأشهر القليلة المتبقية قبل صدور التقرير في صيغته النهائية والمتوقع خلال شهر حزيران ٢٠٠٨. تبع ذلك نقاش لبعض القضايا الرئيسية التي أثارها المشاركون.

وفي الختام ، تم التوافق على ما يلي:  
- مراجعة أعضاء اللجنة للمذكرة التي تم توزيعها عليهم والتي تلخص فكرة التقرير الأساسية على أن ترسل الاقتراحات لفريق عمل المشروع.  
- توزيع مسودة التقرير على جميع الأعضاء على أن يختار كل عضو إما مراجعة التقرير بكامله مع قيامه بتدوين ملاحظاته أو التركيز على احد الفصول انسجاماً مع مجال اختصاصه.  
- عقد اجتماع أخير للجنة بعد انقضاء فترة أسبوعين من تاريخ توزيع مسودة التقرير لعرض ملاحظات الأعضاء ومناقشتها.

بيضون، الدكتور مكرم صادر، السيد يوسف فواز، الدكتورة رنده انطون، الدكتور ابراهيم شحرور، السيدة جهان حيدر، الدكتور حسن كريم، السيدة ميرنا صباغ، الدكتورة مها يحيى والسيدة ديماء خربطلي.

بدأ الاجتماع بعرض مفصل قدمته مديرة المشروع الدكتورة مها يحيى تضمن تفسيراً للمقاربة المعتمدة في إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية وشرحاً للمبادئ والمفاهيم ومنهجية العمل المتبعة إلى جانب المبادرات المنفذة في إطار إعداد هذا التقرير: كإطلاق موقع الكتروني، مشروع مئة قصة وقصة ، مشروع المواطنة والتربية والمؤشرات التي تم انجازها والمرتبطة بموضوع التقرير. كما حرصت على تعداد الإنجازات المحققة من ورش عمل، وحلقات نقاش مركز، وأوراق بحثية

في السادس من شهر شباط ، عُقد اجتماع في السراي الحكومي للجنة الاستشارية العليا وللجنة التوجيهية للتقرير الوطني للتنمية البشرية المتعلق بمقاربة مفهوم المواطنة (نحو دولة المواطن) ضم كلاً من معالي وزير الثقافة الدكتور طارق متري ومعالي وزير المالية الدكتور جهاد أزغور وسعادة النائب الأستاذ غسان تويني، رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة مارتا رويداس ومدير مكتب البرنامج في لبنان السيد سيف الدين أبارو. كما ضم الاجتماع عدداً من الباحثين والمفكرين وأصحاب الاختصاص والموظفين الحكوميين: الدكتور عدنان الامين، الدكتورة ندى مغيزل، الدكتور رغيد الصلح، والسيد نبيل فهد، والدكتورة منى خلف، الدكتور بشار حيدر، الدكتور احمد

### ٤ - الأمم المتحدة تطلق عملية التحضير لإطار المساعدة الإنمائية الخاص ببلبنان

بدعم من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في لبنان وبالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، انطلقت عملية إعداد "إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة" لفترة ٢٠٠٩ (UNDAF) UN Development Assistance Framework 2013 - خلال شهر شباط ٢٠٠٨. إن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة (UNDAF) هو الإطار التخطيطي للعمليات التنموية التي سوف تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (UN System) على المستوى الوطني، وهو يهدف إلى زيادة فعالية وجدوى عمليات هذه المنظومة على أساس من التعاون والتشاور مع كافة الأطراف المعنية بالتنمية، من وزارات ، ومؤسسات حكومية وهيئات المجتمع المدني. تجدر الإشارة هنا إلى أن التحضير لهذا الإطار سوف يستند إلى التحليل والاستخلاصات التي تضمنها التقرير حول التقييم

المشترك للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Common Country Assessment - CCA) الذي جاء نتيجة لعمل مجموعات تشكلت لهذه الغاية وتألفت من ممثلين عن منظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان، والوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية وعدد من المنظمات غير الحكومية الفاعلة في قطاعات مختلفة.

من أجل تعزيز الملكية الوطنية لهذا النشاط وبغية تأمين أفضل مشاركة من قبل الجهات الرسمية والهيئات غير الحكومية على حدّ سواء، تمّ تأليف لجنة استشارية برئاسة المنسق المقيم للأمم المتحدة ورئيس مجلس الإنماء والإعمار بصفته الشريك الوطني لهذا النوع من التعاون على أن تتمثل في هذه اللجنة، وعلى مستوى مدير عام، كل من الوزارات والمؤسسات الرسمية التالية: المالية، التربية، الشؤون الاجتماعية، الصحة العامة، البيئة، العمل، الداخلية والبلديات، الاقتصاد والتجارة، الزراعة، الخارجية، مكتب رئاسة مجلس الوزراء، إدارة الإحصاء المركزي والهيئة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة اللبنانية. كما تضم هذه اللجنة الاستشارية ممثلين عن كافة منظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان.

كما تمّ تشكيل خمس مجموعات عمل فنية لتتولى إعداد البيانات والمعلومات اللازمة لبلورة إطار المساعدة الإنمائية مع التركيز حول المواضيع التالية:

- البيئة
- التنمية الاقتصادية والفروقات  
المناطقية
- الحكم الصالح
- النوع الاجتماعي
- حقوق الإنسان



اجتماع عمل تنسيقي

وقد باشرت مجموعات العمل هذه أعمالها وسوف تتم دعوتها للمشاركة في ورشة عمل خلال شهر نيسان ٢٠٠٨ لعرض نتائج عملها التي سوف تستند إلى حاجات البلاد وأولوياتها وإلى فهم مشترك للمشاكل والتحديات التنموية.

### ١ - مشروع النقل الحضري: مدخل إلى نظم النقل الذكية (ITS)

ان تحسين إدارة وتشغيل السير ينطوي على تجهيز ما يزيد عن ٢٠٠ تقاطعا بإشارات السير الضوئية المتطورة وتشغيلها مركزياً من مركز التحكم بطريقة تستجيب لمتطلبات السير. ويتم ربط جميع الإشارات بمركز التحكم إما سلكياً باستخدام الألياف البصرية أو خطوط الهاتف أو لاسلكياً بواسطة موجات الراديو (SSR) ويتم في مركز التحكم المزود بالحواسيب استخدام المعلومات عن حركة السير التي تجمعها المجسات (detectors) من كافة المواقع إما بواسطة الحلقات المغروزة في الطريق أو عن طريق كاميرات الفيديو وترسلها على استمرار الى مركز التحكم وتتولى برمجيات متطورة حساب توقيت الإشارات الضوئية الأمثل تبعاً لكثافة المسير على جزء من الشبكة.

ويقوم المهندسون في مركز التحكم بمراقبة ما يجري على الأرض على شاشات خاصة تتلقى صورها من كاميرات الفيديو. وعن حدوث أي طارئ في موقع محدد على الشبكة يقوم مهندسو السير بإتباع خطة طوارئ معدة خصيصاً لمواجهة الظروف المستجدة ويتم الاتصال بأجهزة النجدة والإسعاف للتدخل السريع.

#### مركز التحكم: صورة تشبيهية

وقد تضمن تصميم مشروع النقل

- نظم تحصيل التعريفات والبدايات والجمالات الكترونياً باستخدام البطاقات الذكية، مما يتيح استخدام نفس البطاقة لأكثر من وسيلة نقل وكذلك لاستخدام المواقع العامة.

- تحديد هوية المركبات بواسطة ترددات الراديو (RFID) والتعرف على لوحات تسجيل المركبات (LPR) مما يمكن من حصر الدخول إلى بعض المناطق بالمركبات المرخصة ويسمح بالتأكد أن اللوحة هي حقاً للمركبة التي تحملها، وتتيح ضبط بعض المخالفات (السرعة وعبور الإشارة الحمراء) آلياً.

- نظم تتبع (AVL) وتوجيه المركبات بدعم من الحواسيب (CAD) - الأجهزة الملاحية التي تساعد السائق على إتباع أفضل الطرق للوصول إلى مقصده.

يشمل مشروع النقل الحضري الجاري تنفيذه حالياً من قبل مجلس الإنماء والإعمار ثلاثة مكونات أساسية:

- تحسين إدارة وتشغيل السير Traffic Management

- تنظيم الوقوف على جوانب الطرق On-Street Parking Management

- تحسين تدفق السير على بعض المحاور الأساسية

ويعتمد مشروع النقل الحضري على عدد من تطبيقات نظم النقل الذكية. وقد اعتمد في التصميم استخدام بعض نظم النقل الذكية فوراً ضمن إستراتيجية شاملة لإدخال المزيد منها في المراحل القادمة.

نظم النقل الذكية تنطوي على استخدام التقنيات الحديثة في الاتصالات والمعلوماتية بهدف رفع كفاءة نظم النقل وتحسين سلامتها وجعلها أكثر استجابة لرغبات المستفيدين منها. وتتم ذلك من خلال خفض كلفة الانتقال وتقصير مدة الرحلة والتقليل من الحوادث بالإضافة إلى التخفيف من الآثار السلبية على البيئة.

وقد أصبح هناك العديد من تطبيقات نظم النقل الذكية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تشغيل الإشارات الضوئية وتعديل توقيت الإشارة كي تتلاءم مع حجم السير في كل اتجاه مما يرفع قدرة استيعاب التقاطعات ويقلل من وقت عبورها.

- إعطاء أولوية المرور عند التقاطعات لمركبات النقل العام تشجيعاً على استخدامها لأنها أعلى كفاءة من السيارة الخاصة من حيث استيعابها للركاب.

- الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الناشئة إما عن حوادث السير أو الاحداث الناتجة عن ظروف الطقس وذلك لإعلام السائقين عن الطرق البديلة وسرعة تقديم خدمات النجدة والإسعاف.

- اللوحات الإرشادية التي يتعدل نص الرسالة التي تحتويها حسب ظروف السير والتي تنبئ عن الاختناقات قبل الوصول إليها.

- نظم إعلام مستخدمي حافلات النقل العام عن قرب وصول الحافلة أو أي تعديل على جدول حركتها.

بإستخدامها وذلك بتقصير فترة الوقوف وعدم السماح للمركبة أن تحتل جزءاً من الملك العام طوال اليوم.

نظام إدارة الوقوف على جوانب الطرق وعدادات الوقوف التي يتم تركيبها متطورة وتعمل على الطاقة الشمسية، وكل عداد مربوط بمركز التحكم بواسطة الإتصالات اللاسلكية (GSM/GPRS) ويمكن برمجة تشغيل عدادات الوقوف والرقابة عليها لاسلكياً من مركز التحكم. ويمكن تسديد بدلات الوقوف أما بإستخدام النقود المعدنية أو بواسطة البطاقات الذكية المسبقة الدفع (Smart Cards) أو بطاقات الإعتماد المصرفية. ويحمل المراقبون والمفتشون الميدانيون حواسيب يدوية (Hand-Held)

- التخفيف من عبء توجيه السير عند التقاطعات عن كاهل شرطة السير مما يتيح زيادة فعاليتهم في قمع مخالفات السير الأخرى وضبطها.

- يؤدي إنتظام السير وتدفقه إلى تحسين ظروف تشغيل حافلات النقل العام، مما يزيد من الرغبة في إستخدامها والحد من الإعتماد الكثيف على السيارة الخاصة.

- ستتيح مراقبة السير بواسطة كاميرات الفيديو رفع كفاءة التدخل السريع والإسعاف في حالات الحوادث والطوارئ. - تساهم كل هذه التحسينات في رفع مستوى نوعية الحياة في المدينة.

أما تنظيم الوقوف على جوانب الطرق الذي بوشراً أيضاً بتنفيذه فيستخدم عدادات الوقوف المتطورة فيصبح

الحضري بالإضافة إلى الدراسات الهندسية والتقنية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي.

يقدر الاستثمار في نظم إدارة السير (بما في ذلك الأشغال المدنية لتحسين تصميم بعض التقاطعات ومقاطع الطرق) بحوالي ٢٥ مليون د.أ. وقد أظهرت دراسة الجدوى الاقتصادية أن المشروع يحقق قدراً عالياً من المنافع الاقتصادية وخاصة تلك الناتجة عن توفير وقت الانتقال والحد من الحوادث بحيث بلغت:

- القيمة الحالية الصافية (NPV) للتدفقات النقدية على طول عمر المشروع ٥٩,٢ مليون د.أ.

- نسبة العائد الداخلي % 34.1 (IRR) كما تبين من دراسة الأثر البيئي إلى أن المشروع يخفف من الإنبعاثات مثل أول أكسيد الكربون السام، وثاني أكسيد الكبريت الذي يؤدي إلى الاحتباس الحراري كونيًا والجزيئات (PM10) التي تفاقم الأمراض التنفسية، وتزداد نسبة هذا الخفض مع زيادة حجم السير على الشبكة.

وتشمل المنافع الأخرى للمشروع:

- الحد من حوادث السير بسبب انتظام سرعة المركبات وتقليل التباين في سرعتها.

- زيادة الأمان للمشاة عند عبور الشوارع عند التقاطعات المجهزة بالإشارات الضوئية.

- زيادة الأمان للمشاة عند عبور الشوارع بين التقاطعات المجهزة بالإشارات الضوئية. نظراً لزيادة الفجوة الزمنية بين أرتال المركبات.



مبنى إدارة السير - كورنيش النهر - قيد الأنجاز

تستخدم في رصد التجاوزات وإصدار إشعارات البدلات الإضافية المترتبة على المركبات المخالفة وطبع الإشعارات ميدانياً بواسطة طابعة محمولة تتصل

الوقوف مقابل بدل خلال ساعات معينة من النهار فالهدف منه إتاحة أماكن الوقوف القليلة المتوفرة على جوانب الطرق لأكبر عدد من الراغبين



- إعتقاد بطاقات ذكية يمكن إستخدامها على كافة وسائل النقل العام وكذلك في مرائب الوقوف و على جوانب الطرق في تسديد تعرفات النقل وبدلات الوقوف.

لقد وفر مشروع النقل الحضري الجاري تنفيذه حالياً إطاراً مناسباً لإدخال نظم النقل الذكية التي تتيح رفع كفاءة تشغيل نظم نقل الركاب والبضائع وتحسين الرقابة عليها. وقد أثبتت نظم النقل الذكية فاعليتها وجدواها الاقتصادية إذ يمكن بإستخدامها زيادة سعة الطرق والتقاطعات مما يقلل من الحاجة إلى المزيد منها، ويزيد من مستوى السلامة، ويرفع من درجة رضا الموظفين ويحسن بشكل عام نوعية الحياة في المدينة، مما يشير إلى الحاجة إلى وضع إستراتيجية لإعتقاد نظم النقل الذكية على مستوى الوطن لتترجم هذه الإستراتيجية إلى مخطط توجيهي يحدد مسار القطاعين العام والخاص للإستفادة من هذه النظم.

ان تنفيذ مشروع النقل الحضري هو ثمرة تعاون وثيق بين مجلس الإنماء والإعمار و هيئة ادارة السير و سائر البلديات التي تطالها التحسينات. و يتطلب انجاح هذا المشروع التزاماً من الجمهور باحترام الاشارات الضوئية و سائر مواد قانون السير. وستتيح الحملات الاعلامية و الارشادية المواكبة لتنفيذ المشروع رفع درجة الوعي لأهمية ذلك.

العام وأساطيل نقل البضائع من حافلات وتاكسي وشاحنات بإستخدام نظم التوجيه المعتمدة على الحاسوب (CAD) - تزويد مركبات النقل العام بمطاريق جواله للمعلومات (Mobile Data Terminals) تزود السائق بالتوجيهات الملاحية وتتقبل التسديد الإلكتروني لتعرفات النقل وتصدر إيصالاتاً بذلك، وتبقي المركبة على اتصال مع المركز لاسلكياً، لمواجهة الحالات الطارئة.

- إعلام الركاب بواسطة اللوحات الإلكترونية على متن الحافلة وفي المحطات عن وقت وصول المركبة المتوقع في الزمن الحقيقي (RTPI)

- نظام تعداد الركاب الصاعدين للحافلة آلياً. (APC)

- نظام تحديد هوية المركبة ولوحة تسجيلها بإستخدام ترددات الراديو (RFID) وقد يكون و هو الحل لضبط تزوير اللوحات.

بالحاسوب اليدوي لاسلكياً (Bluetooth) طباعة إشعار البدلات الإضافية كما تخزن الحواسيب اليدوية معلومات عن المركبات التي يتمادى سائقوها في مخالفتهم لنظام الوقوف وعدم تسديد البدلات الإضافية فتوضع المركبة على قائمة خاصة تعرض المركبة للتكبير (Booting) ولا يفك أسرها إلا بعد تسديد كامل المستحقات.

إن مشروع النقل الحضري هو المدخل أيضاً لتطبيقات أخرى لنظم النقل الذكية. فالدراسات الجارية حالياً، لتنشيط ورفع كفاءة النقل العام وتحسين أداء نقل البضائع سينتج توصيات تعتمد بمعظمها على نظم النقل الذكية، نذكر منها:

- تتبع مركبات النقل العام وتحديد موقعها بإستخدام نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وتقنيات تحديد موقع المركبة آلياً. (AVL)

- برمجة تشغيل وتوجيه مركبات النقل



عدادات الوقوف في احد شوارع بيروت.

- دراسة أعدها الاستشاري (TEAM)

## ٢ - مشاريع تأهيل البنى التحتية لمدينة بيروت.

تحسين تصريف مياه الأمطار وبالتالي التقليل من كلفة صيانة الطرق والتخلص من فيضانات الطرق،  
- تأهيل ورفع مستوى شبكة الصرف الصحي وتحويلها لاحقاً لمحطات تكرير المياه المبتذلة في برج حمود والغدير،  
- تحسين وتجميل الطرق مما يقلل من إزدحام السير وتسهيل انسيابية المرور،  
- تأهيل الأرصفة وحصرها للمشاة مع إضافة مقاعد للعامّة وسلال للمهمات، وتحسين الإنارة والزرع،

وهذه الأشغال مجتمعة من شأنها تحسين وتحفيز الحركة التجارية والسياحية والنشاط الإقتصادي في مدينة بيروت.

- تأهيل الشوارع بكاملها وإدخال بنود جديدة في عملية تأهيل الشوارع كالتشجير والإنارة التجميلية، والأرصفة، الدرابزون، مقاعد للعامّة وتجهيزات عامة لتجميل الشوارع.

وبغية التأكد من حسن تنفيذ هذه الأشغال، يتم التنسيق الدائم، وعلى أعلى المستويات، مع المحافظ وبلدية مدينة بيروت والإدارات والمؤسسات الرسمية المعنية وشرطة السير وجمعيات التجار والجمعيات الأهلية اثناء إعداد الدراسة وخلال التنفيذ.

ويمكن تلخيص إيجابيات مشاريع تأهيل البنى التحتية في مدينة بيروت بالتالي:

تهدف مشاريع تأهيل البنى التحتية لمدينة بيروت الى رفع مستوى الخدمات (تصريف مياه الأمطار، الصرف الصحي، شبكات المياه والكهرباء) بالإضافة الى أعمال تأهيل الطرق ورفع مستواها (زفت، أرصفة، إنارة، تشجير وتجهيزات) وذلك لمواكبة التزايد السكاني والتطور العمراني في مدينة بيروت.

يقوم المجلس، منذ العام ٢٠٠١، بدراسة وتنفيذ مشاريع تأهيل البنى التحتية في مدينة بيروت التي تشمل بشكل أساسي الأشغال التالية:

- فصل مياه الامطار عن مجاري المياه المبتذلة  
- تأهيل شبكة مياه الشفة.



مشاريع تأهيل البنى التحتية لمدينة بيروت (شارع فنزويلا)



مشاريع تأهيل البنى التحتية لمدينة بيروت (جادة صائب سلام - كورنيش المزرعة)

### ٣ - محطة تكرير المياه المبتدلة في طرابلس.

الجهة المنفذة	مجلس الإنماء والإعمار
الجهة الممولة	البنك الأوروبي للتأمين
المتعهد	<b>Ondéo Degrémont</b>
الاستشاري المشرف	المجموعة المندمجة - <b>Groupe Cabinet Merlin/Libanconsult</b>
قيمة المشروع	حوالي 77 مليون أورو
تاريخ المباشرة بالعمل	كانون الثاني 2003
تاريخ وضع المحطة بالخدمة	خلال العام 2009 بعد الانتهاء من التجارب في النصف الثاني من العام 2008
وصف الاشغال	<p>محطة تكرير بيولوجية (<b>Secondaire</b>) مجهزة بمنشآت معالجة المياه المبتدلة والوحول الناتجة عن عملية التكرير وهي مزودة باجهزة تكرير انبعاثات الروائح. يمكن للمحطة معالجة المياه المبتدلة الناتجة عن سكان مدينة طرابلس وجوارها المقدرين للعام 2040.</p> <p>تم اعداد دراسة اثر بيئي واتخذت كافة الاجراءات اللازمة لكي لا يكون للمحطة أي اثر سلبي على محيطها.</p> <p>تلزيم المحطة يشمل انشاء التجهيزات اللازمة لمعالجة الروائح الناتجة عن عملية التكرير وذلك استناداً الى معايير عالمية معتمدة في هذا المجال هذا بالإضافة الى إقامة بعض هذه التجهيزات في مبانٍ مغلقة تجنباً لتسرب الروائح. كما تم لحظ إنشاء معالجة للوحول لتفادي التلوث الناتج عن المواد العضوية المتبقية بعد عملية التكرير.</p> <p>حرصاً على إنشاء محطة تتناسب مع البيئة المجاورة، فقد تم لحظ إنشاء مساحات كبيرة خضراء وزراعة أشجار في محيط المحطة وفي داخلها.</p>

ان محطة التكرير هي قسم من مشروع شامل ينفذه المجلس ويهدف الى ايجاد حل جذري لمشكلة الصرف الصحي في طرابلس والجوار. اما المشاريع الاخرى التي يتم تنفيذها أو التحضير لها فهي:

- \* انشاء شبكات الصرف الصحي المؤدية الى محطة التكرير،
- \* انشاء مصب بحري لتصريف المياه المكررة في البحر طول ١,٦٠٠ متر وقطر ١,٦٠٠ ملليمتر،
- \* انشاء شبكات تصريف لمياه الامطار.



## ٤ - مشروع إعادة إعمار جسر العجر (أبو زملة) في شبعا.

تم تكليف المتعهد شركة دنش للمقاولات والتجارة القيام بتنفيذ أعمال إعادة إعمار جسر العجر (أبو زملة) في شبعا كجزء من مشروع تأهيل طريق صور - الناقورة. ويقضي المشروع بإزالة الجسر الحديدي الذي كان قد تضرر من جراء العدوان الإسرائيلي وبناء جسر جديد مكانه يربط منطقة العجر بمنطقة شبعا. ويهدف هذا المشروع الى تسهيل المرور في منطقة شبعا والمناطق المجاورة لها. ويتوقع إنتهاء الأشغال في ٢٠٠٨/٧/٣٠

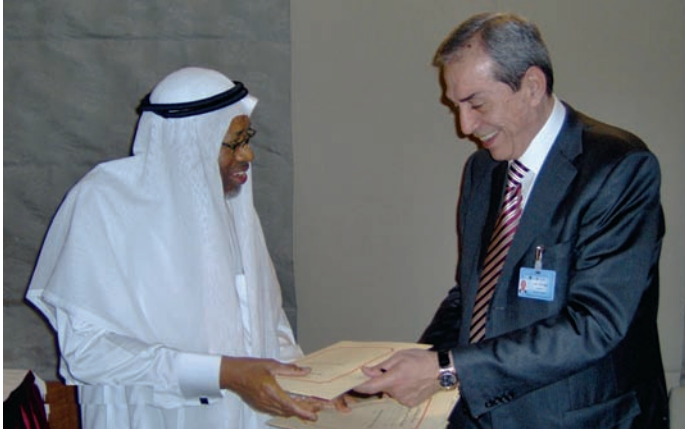
## ٥ - إنشاء مركزين ثقافيين إجتماعيين في بلدتي ياطر وأنصار.

تم التحضير لبدء العمل على إنشاء مركزين ثقافيين إجتماعيين في بلدتي ياطر وأنصار وهذان المركزان هما من أصل ٢١ مركزاً سيتم إنشاؤها في مناطق مختلفة بتمويل من منحة المملكة العربية السعودية ضمن مشروع تأهيل وإعادة إعمار قرى وبلدات من مناطق لبنانية تضررت من جراء العدوان الإسرائيلي في صيف عام ٢٠٠٦.

وقد أعطي أمر المباشرة بالعمل لإنشاء هذين المركزين في ٢٠٠٨/١/٢٥.

## التمويل الخارجي الذي وقعه مجلس الإنماء والإعمار خلال شهري آذار ونيسان من سنة ٢٠٠٨

### ١- البنك الإسلامي للتنمية.



الاستاذ نبيل الجسر رئيس مجلس الإنماء والأعمار و الدكتور أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

على هامش الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية التي عقدت مؤخراً في مدينة صنعاء في اليمن، جرى بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٠٨، توقيع اتفاقية إطارية بين لبنان ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية بقيمة ٢٤٥ مليون دولار. وقد وقع هذه الاتفاقية عن الحكومة اللبنانية الأستاذ نبيل الجسر رئيس مجلس الإنماء والأعمار، في حين تمثلت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برئيسها د. أحمد محمد علي. وستساهم هذه الاتفاقية بتمويل عدد من المشاريع في خمسة قطاعات هي المياه، البنى التحتية، الصحة، الطرق، والتعليم، منها مشروع إنشاء سد على نهر بسري بطاقة استيعابية تزيد عن ١٢٠ مليون متر مكعب ستخصص لتوفير مياه للشرب لمدينة بيروت وضواحيها الجنوبية والشمالية.

### ٢ - دولة الكويت.



الاستاذ نبيل الجسر رئيس مجلس الإنماء والأعمار و الاستاذ عبد الوهاب البدر مدير عام الصندوق الكويتي.

تمّ عند الساعة الثانية عشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء في ٢٠٠٨/٠٤/٠٩ في مبنى بلدية طرابلس (مركز رشيد كرامي البلدي - قصر نوفل) توقيع ١١ اتفاقية تمويلية لعدد من المشاريع الملحوظة ضمن المنحة المقدمة من دولة الكويت. وقّع عن الجانب الكويتي مدير عام الصندوق الكويتي الأستاذ عبد الوهاب البدر وعن الجانب اللبناني رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل عدنان الجسر. تبلغ القيمة الإجمالية لاتفاقيات المشاريع العشرة ٦٦,٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي وتوزع على ١١ اتفاقيات لمشاريع في عدد من المناطق اللبنانية في الشمال والجنوب والبقاع الغربي وبيروت.

## ١ - مجلس الإنماء والإعمار يتابع تنفيذ أشغال حماية الشواطئ من التلوث البيئي

رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس د. الآن قرداحي وعضو مجلس الإدارة م. يحي السنكري ومهندس المشروع د. يوسف كرم، وفعاليات.

إطلاع الرأي العام على جدية التعامل الرسمي مع الموضوع البيئي عموماً ومع مسألة معالجة المياه المبتذلة بشكل خاص. وقد استمع الحضور إلى شرح مفصل من مدير المشروع السيد برونو هوشار Bruno Hochart.

شارك في الجولة التفقدية، كل من مستشار وزير الطاقة والمياه م. عزام السنكري ورئيس مجلس إدارة مؤسسة المياه في لبنان الشمالي م. جمال كريم، ونائب

في إطار متابعة العمل في تنفيذ خطة حماية الشواطئ من التلوث، قام رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر بعد ظهر يوم الإثنين الواقع فيه ٢٠٠٨/٤/١٤ برفقة القائم بالأعمال الفرنسي السيد أندريه باران والملحق الاقتصادي جان بول دوبكير بتفقد منشآت محطة تكرير المياه المبتذلة في طرابلس، إحدى أكبر وأحدث محطات التكرير في منطقة البحر المتوسط، بغية



محطة التكرير في طرابلس

### ٢ - مدفوعات مجلس الإنماء والإعمار من ٢٠٠٨/٠١/١ حتى ٢٠٠٨/٠٢/٢٩

النقل المشترك، الكهرباء، المطار، المباني الحكومية، النفايات الصلبة، مياه الشرب، الصرف الصحي بالإضافة الى قطاعات مختلفة. تعود هذه الإنفاقات للمشاريع الجاري تنفيذها فضلاً عن أعمال ترميم وتأهيل بنى تحتية واجتماعية ومرافق عامة تضررت خلال حرب تموز ٢٠٠٦.

تطبيقاً لمبدأ إعلام الرأي العام اللبناني دورياً بمسار العمل الإنمائي الذي يضطلع به المجلس، أنفق المجلس مبلغ سبعة وتسعون مليون وسبعماية وثلاثة آلاف وتسعمائة وعشر دولار أميركي خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام ٢٠٠٨ على قطاعات أساسية منها: الإتصالات، التعليم العام، التنمية الاجتماعية، الزراعة والري، الصحة، الطرق والأوتوسترادات،

### ٣ - مجلس الإنماء والإعمار يتابع صرف تعويضات الاستملاكات

أحال مجلس الإنماء والإعمار خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام ٢٠٠٨ الى لجنة تدقيق ديون الإستملاكات في وزارة المالية /21/ جدولاً بقيمة تعويضات إستملاكات إجمالية بلغت /8.322.529.117/ ليرة لبنانية وبلغ عدد أصحاب الحقوق المستفيدين من هذه التعويضات 283 / مستفيداً. علماً بأن أمر إستكمال صرف رصيد هذه التعويضات مرتبط بتقديم أصحاب الحقوق المستندات اللازمة لهذا الشأن.

الإستملاك.  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤ تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨ المتعلق بعرض وزارة المالية لموضوع ديون الإستملاكات والذي وافق بموجبه على تفويض معالي وزير المالية إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية مخصصة حصراً لدفع تعويضات إستملاك بقيمة /277.183.856/ دولار اميركي، منها تعويضات إستملاكات عائدة لمجلس الإنماء والإعمار بقيمة /258.183.856/ دولار أميركي تعود لمشاريع مختلفة، كلف المجلس بتنفيذها،

من المهام المنوطة بمجلس الإنماء والإعمار، إستملاك الأملاك الخاصة العائدة للمشاريع المنوي تنفيذها. وتشكل هذه الخطوة مرحلة أساسية تسبق إطلاق المشروع والمباشرة بالتنفيذ. ويسعى المجلس في كافة المشاريع الإنمائية المكلف بتنفيذها من قبل مجلس الوزراء باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للقيام بعمليات الإستملاك بما في ذلك خطوات التخمين والإستئناف وتأمين الإعتمادات اللازمة لسداد تعويضات الإستملاك للأفراد والهيئات المعنية المشمولة أملاكها بأي نوع من أنواع



## المناقصات العموميّة

التي تكمن وراء خياراته.

### مقدمة

لا ينقطع الكلام، خلال النقاشات الحادة، وخصوصاً في الأوساط المهنيّة، كالمكاتب الهندسية أو الشركات، عن موضوع يعتبره الرأي العام مسألة معقّدة، ألا وهو المناقصات العموميّة. هذا الموضوع يواجه نقداً لا ذعاً غالباً ما يكون غير مبرر تجاه الإدارة، وذلك لنقص في المعلومات الأساسية بخصوص هذه المسألة.

لذا، بدا لنا مفيداً أن نُعلم الرأي العام بالقواعد والإجراءات التي تنظّم المناقصات العموميّة من جهة، أكان ذلك في مجلس الإنماء والإعمار أو في إدارات رسمية أخرى، وأن نجيب من جهة ثانية على أسئلة المواطن المشروعة وعلى انتقاداته، بأوضح طريقة ممكنة.

وفي الحقيقة، فإن أكثر ما يهمّ الرأي العام هو الإطلاع على معايير إختيار الشركات، وعلى الإجراءات المعتمدة للمحافظة على حقوق الشركات والأموال العامة على حدّ سواء.

ينقسم موضوعنا إلى قسمين: الأول يتناول العناصر المكوّنة لقانون المناقصات العمومية الجديد الذي سيبدأ سريان مفعوله، والقسم الثاني يركز على أنواع المناقصات المختلفة المعتمدة لدى مجلس الإنماء والإعمار، وعلى الأسباب

العامة. وكانت قد أعدت صيغة أولى لهذا المشروع أحييت في حينه الى وزير الأشغال العامة والنقل. وقد أدخل مكتب رئيس مجلس الوزراء بعض التّعدّيات على هذه الصيغة لتتوافق مع القوانين المرعيّة الإجراء، وعلى أساس أن تكون هذه الصّيغة المعدّلة بمثابة مرسوم تطبيقي لقانون المناقصات العموميّة.

أما أهمّ أهداف النّصوص المقترحة هي:  
- تأمين الأسس اللّازمة والملائمة للتّنافس المتكافئ بين الشركات،  
- حفظ حقوق العارضين والإدارة في كافّة مراحل المناقصات بشفافية كاملة،  
- تحديد واجبات وحقوق كل من طرفي العقد: الادارة العامة والشركة بشكل عادل و متكافئ،  
- تحديد الضوابط للحفاظ على المال العام.

أما أهمّ ما استحدثته النصوص المقترحة فهو:  
- الإجازة لكل إدارة إجراء المناقصات العائدة لها وذلك بدلاً من حصر اجرائها بادرة مركزيّة واحدة هي إدارة المناقصات،  
- تحديد إجراءات المناقصات، وشروط الإشتراك في المناقصات العامة والاقصاء عن المشاركة فيها،  
- إجازة أنواع جديدة من المناقصات: إنشاء وإدارة المرافق العامة،

### 1 - مشروع القانون الجديد المتعلّق بالمناقصات العموميّة.

إنّ القوانين السارية المفعول المتعلّقة بالمناقصات العموميّة قديمة جداً، ولم يطرأ عليها أي تغيير أو تحديث لمواكبة تطور الأسواق العامة والتجاوب مع الحاجات الراهنة.

لهذه الأسباب، أقرّ مجلس الوزراء في الآونة الأخيرة مشروع قانونين، الأول يتعلّق بالمناقصات العموميّة، والثاني بإنشاء ادارة المناقصات العموميّة، بالإضافة الى مشروع مرسوم الشّروط العامّة لمشاريع الأشغال العامّة. تسعى التّشريعات الحديثة إلى توحيد القوانين المختصّة بالمناقصات العموميّة في نصّ واحد، بحيث يكون بمثابة مرجع للإدارة وللمتعهدين. وقد شكّل معالي وزير التنمية الإداريّة لجنة وضعت بعد أكثر من سنة مشروع قانونين:

- مشروع قانون متعلّق بالمناقصات العموميّة  
- مشروع قانون يؤسّس لإدارة المناقصات العموميّة

وكان الرّئيس الشهيد رفيق الحريري قد ألّف لجنة خاصّة لوضع مشروع مرسوم الشّروط العمومية لمناقصات الأشغال

تحضير عقد موحد لدراسة ما أو لتحديثها، بغية تحضير دفاتر الشروط وملفات استدرج العروض، وللإشراف على الأشغال: فوجود محاور واحد لتلك الأعمال يسمح بحصر المسؤوليات وتأمين ملاحقة أفضل للمشروع. في السياق نفسه، تمنح غالبية عقود التمويل أو التحديث للإستشاريين المكلفين أصلاً بهذه الدراسات.

- بالنسبة للشركات: تشكل صيغة التراخي وضعاً نادراً جداً، يأتي في ظروف خاصة جداً: إما في حال توقف أشغال مشروع ما جرّاء تقصير من المتعهد، ممّا يدفع الإدارة إلى إسنادها إلى متعهد آخر كفوء وذلك لضرورة متابعتها الفورية؛ أو في حال ظهور أشغال إضافية غير متوقعة أساساً تكتسي طابع الضرورة. في هذه الحال، ولتجنّب المشاكل التي قد تحدثها ازدواجية الحضور، وتحمل المسؤولية في موقع الورشة، يحصل أن يُعهد العمل للمتعهد المكلف أساساً، مع المحافظة بالطبع وضمن الحدود، على الأسعار المعتمدة سابقاً.

### المناقصات المحصورة:

- بالنسبة للإستشاريين: يلجأ مجلس الإنماء والإعمار إلى هذا النهج خصوصاً في الحالات التالية: في حال يفرض المانع معايير قبول الإستشاريين، وفي هذا الوضع تقدّم لائحة يعتمدها هو، أو في حال توجب على الإستشاريين الخضوع

القطاعات والمناطق. ويخضع المجلس أليات عمله إلى المخططات التوجيهية المختلفة وإلى مبدأ الإنماء المتوازن، كما سبق وعرضنا ذلك في نشراتنا السابقة.

وفي هذا الإطار يتّبع مجلس الإنماء والإعمار، لقبول الدراسات والمشاريع، الإجراءات القانونية المعمول بها. لقد وضع معايير لتأهيل الإستشاريين والمكاتب الهندسية، والشركات المحلية. وتأخذ هذه المعايير بعين الاعتبار طبيعة الدراسات أو الأشغال وحجمها والإشراف عليها. وكذلك الأمر بالنسبة للمشاريع الممولة من قبل مصادر التمويل الخارجية، إذ توجد معايير أكثر صرامة، غالباً ما تنص على كيفية إجراء المناقصة المتبعة لكل مشروع. ولمزيد من الوضوح، من المفيد إستعراض أشكال المناقصات العمومية المختلفة. و سيتمّ التمييز في كلّ مرّة بين المناقصة التي تختص بالدراسات، وبالمساعدة الفنية أو بالإشراف، وتلك التي تتعلق بتنفيذ المشاريع.

### أنواع المناقصات

التلزم بالتراخي  
- بالنسبة للإستشاريين: لا يتم اللجوء إلى هذه الطريقة إلا في حال دراسات تمولها الحكومة في أغلب الأحيان، لا سيما لتحديث دراسة أطلقتها وزارة معنية قبل تحويلها إلى مجلس الإنماء والإعمار. ومن وجهة نظر تقنية، فمن الحكمة

- تحديد اصول الإعلان عن المناقصات ومضامينها،  
- وضع أحكام خاصة بالمناقصة المحصورة، وصفقات الخدمات التقنية وصفقات غب الطلب،  
- وضع الأحكام الخاصة بصفقة شراء المعدات وبيع الأملاك العقارية،  
- إصدار أحكام خاصة بصفقات الملكية الفكرية،  
- التمييز بين المناقصات التي تعقد بموجب بيان وتلك التي تعقد بموجب فاتورة،  
- تحديد محتويات دفتر الشروط الخاص، على أن تصدر بمراسيم دفاتر الشروط والأحكام الإدارية والفنية،  
- إمكانية المراجعة أمام إدارة شؤون المناقصات العمومية بشأن إسناد العقود العامة.  
هذه النصوص قيد الدرس وهي تنتظر موافقة مجلس النواب.

### 2- المناقصات العمومية في مجلس الإنماء والإعمار.

يشرف مجلس الإنماء والإعمار وينفذ معظم عقود الأشغال العامة المهمة التي تركز على إعادة إعمار وإنماء البلد. فهو، من خلال دوره ومهمته المحددين في المرسوم الاشتراعي رقم ٥ تاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، يتولى مهام التخطيط وتأمين التمويل اللازم لمشاريع إعادة الإعمار والإنماء المصدقة من قبل مجلس الوزراء، وذلك في مختلف



يلجأ إلى إجراء مناقصة محصورة لشركات تُعتبر قادرة على إنجاز المشروع.

### المناقصات المفتوحة:

إنه الشكل المعتمد عموماً لمناقصات مجلس الإنماء والإعمار، أكان ذلك للإستشاريين أو للمتعهدين. وبالطبع، يطبق هذا الإجراء على الإستشاريين والشركات اللبنانية، فقط المؤهلة مسبقاً، والتي يمكنها تقديم العروض. وبشكل عام، فكلّ العروض، لا سيّما تلك المقدمة من شركات دولية، يجب أن تتضمن مغلفاً أولياً تضمنه مؤهلاتها.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن الإجراءات الواردة أعلاه تبقى سارية المفعول في حال وجود تمويل مشترك لمصدرين مختلفين. وفي حال قبول الشراكة (إئتلاف أو تضامن شركات)، يتحدّد شكل المناقصة المعتمدة مسبقاً.

نأمل أن نكون قد وفّرنا للمهتمين بالأمر المعلومات الأساسية المتعلقة بإجراءات إسناد المناقصات العمومية في مجلس الإنماء والإعمار. وللمزيد، بإستطاعة القراء الإطلاع على أمثلة تطبيقية وذلك بالرجوع إلى تقرير تقدم العمل السنوي الذي يصدره مجلس الإنماء والإعمار.

لإجراءات تأهيل مسبق ليتمكّنوا من الاشتراك في المناقصة أو في الحالات الطارئة، حيث أن الإجراء الإعتيادي من شأنه أن يتسبّب بنفاذ وقت ثمين، أكانت المسألة تتعلق بالدراسة أو بالإشراف على الأعمال.

- بالنسبة للشركات: كما سبق ذكره، فقد تفرض بنود التّمويل قيوداً على مشاركة الشركات في المناقصة، لذا تحدّد هذه القيود في الدعوات إلى إطلاق المشروع.

وعلى سبيل المثال، فرض البنك الأوروبي للإستثمار، الذي يمول المشاريع المتضمنة توريد تجهيزات، إستدعاء شركات أوروبية حصراً، علماً أنها قد تقبل بشراكة مع متعهد محلي لأشغال الهندسة المدنية.

كما أن الحكومة الفرنسية كانت تفرض شركات فرنسية في ما يتعلّق بالمشاريع الممولة في إطار البروتوكولات. وقد إستمر ذلك الوضع الى حين نشوء الوكالة الفرنسية التنموية AFD، التي خولتنا

تحرير مشاريعنا من هذا القيد (باستثناء المشاريع التي تمّولها بموجب هبات) (راجع العدد ٣ من النشرة). فضلاً

عن ذلك، تتضمن بعض المشاريع شروط التأهيل المسبق للشركات، ووحدها تلك المؤهلة تخول تقديم عروضها الفنيّة والماليّة. وأخيراً، يمكن ألا يتوصّل إطلاق مناقصة ما الى نتيجة. فعلى سبيل

المثال، يتوجّب تقديم ثلاثة عروض على الأقلّ للمباشرة بفضّها. في حال تلقى مجلس الإنماء والإعمار عرضاً أو اثنين خلال جلسة فضّ عروض أو جلستين،

### مشاركة المجلس في ورش عمل دولية في جمهورية الصين الشعبية

وبإيجاز، فقد استرعى انتباه المنتدبين من المجلس جديّة المواطن الصيني ومثابرتة لتحسين أوضاعه، وإحساسه بالمسؤوليّة باعتباره فرداً مسؤولاً وجزءاً لا يتجزأ من بنية الدولة. كما لفتهم أيضاً انتظام السير في شوارع وطرق مدينتي بكين وشنغهاي والتزام المواطنين بقوانين السير وتقيدهم بمتطلبات السلامة العامة.

الصين. تمّ خلال الورشة إطلاع المشاركين على إستراتيجية التطور المنسق لمختلف المناطق في الصين، فضلاً عن السياسات المختصّة في هذا المجال. وبيّنت الورشة أنّ جمهورية الصين الشعبية تطبق كل خمس سنوات خطة تعنى بمجالات محدّدة كالزراعة، الصناعة والمال أو الإدارة. أمّا الخطة الخمسيّة الحاليّة، فتركز على مبدأ "تنمية المواطن".

٣- السيّد وليد غصيني: ورشة عمل حول آليّة التمويل العام وإدارة الميزانية الحكومية بمشاركة وزارة المال وجامعة بكين.

وفّرت الورشة فرصة الاطلاع على مجالات التفاعل بين السياسة النقدية وإدارة الميزانية القائم بين جمهورية الصين الشعبية والدول النامية. وبيّنت كذلك أهميّة التعاون بين الدول لتأمين المنفعة المشتركة عبر تبادل الخبرات حول الأنظمة المالية المختلفة المتعلقة بتحضير الميزانية الحكومية.

كما ساهمت ورشة العمل أيضاً بتعريف المشاركين بطرائق متابعة عملية تحضير الميزانية الحكومية والنظم الماليّة المعتمدة فضلاً عن إلقاء نظرة شاملة على عملية انتقال جمهورية الصين الشعبية من "الاقتصاد الوطني" إلى "اقتصاد السوق" وذلك من خلال مواكبة الحكومة للتحوّلات الاقتصادية.

في إطار توجهات المجلس لتنمية الموارد البشرية وتطويرها وضمن التعاون القائم بين جمهورية الصين الشعبية ولبنان ممثلاً بمجلس الإنماء والأعمار وبناءً على سلسلة من الدعوات الرسمية للمشاركة بندوات مختصّة، والموجّهة عبر السفارة الصينية في بيروت، انتدب المجلس بعض العاملين الذين سجلوا انطباعاتهم.

١- السيّد جيهان حيدر: ورشة عمل آسيوية حول تلميز البناء بمشاركة وزارة التجارة الصينية والمقاولين الصينيين الدوليين.

أتاحت الورشة فرصة الاطلاع على مناحي من اقتصاد جمهورية الصين الشعبية والآليات المعتمدة في عمليّة تلميز تشييد الأبنية او البنى التحتية وذلك على المستوى الدولي. وأظهرت الورشة الجهود المبذولة من قبل الحكومة الصينية في مجال تطوير البنى التحتية، الأمر الذي دفع بالمستثمرين من الدول النامية في آسيا للاستثمار في جمهورية الصين الشعبية نظراً لدورها القيادي في حركة التطوير العمراني في الدول الآسيوية.

٢- السيّد قصي شرف الدين: ورشة عمل حول الإدارة المدنية والإقليمية للموظفين من الدول العربية بمشاركة كل من وزارة الاقتصاد والتجارة في جمهورية الصين الشعبية وجامعة بكين، وبرعاية معهد بحوث التطوير السياسي والإدارة الحكومية. هدفت الورشة الى تعريف المشاركين بطبيعة عمل أجهزة الحكومة الصينية ووظائفها، وبآليات التخطيط المدني والإقليمي واتجاهات تطوير الاقتصاد الإقليمي في

## رئيس المجلس يتفقد مشاريع البنى التحتية في بيروت.

في إطار تفقد مشاريع تأهيل البنى التحتية في مدينة بيروت، قام رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر بزيارة ميدانية لورش الأشغال شملت شوارع لبنان وشحادة ومار متر وفرن الحايك في منطقة الأشرفية، وقد رافقه فيها كل من الاستشاري (spectrum) والمتعهد (شركة الاتحاد) وفريق عمل المجلس. وفي ختام الجولة شرح رئيس المجلس مراحل تقدم العمل في المشروع ورد على أسئلة الصحفيين كما أشار إلى أشغال إضافية ستنفذ في منطقة الجميزة، وأخرى مرتقبة تتعلق برفع مستوى الخدمات في شارع غورو. كما لفت إلى أن المجلس بصدد حل مشكلة طريق الحكمة - الترك.



رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر خلال زيارة ميدانية لورش الأشغال في الأشرفية.

